

قدم مساءً سياسية إلى رولا دشنتي من محورين تضمناً عدم قابلية البرنامج للتنفيذ وزعزعة الأمن الاقتصادي الوطني

# خليل عبدالله مستجوباً وزيراً للتنمية: ضلّت مجلس الأمة في برنامج عمل الحكومة وحنت بقسمها في الملف التنموي

قدم النائب د. خليل عبدالله استجوباً إلى وزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية في يوم 10/11/2013 متضمناً محورين هما: العجز والتقاعد عن القيام بالواجبات والمسؤوليات في تقديم برنامج عمل الحكومة بشكل مؤسسي ومهني قابل للتنفيذ والقياس والتقييم، والمحور الثاني زعزعة الأمن الاقتصادي الوطني وتهديد حاضر ومستقبل الكويت بسبب سوء إدارة الملف التنموي.

ولفت خليل عبدالله في استجوابه إلى أن هناك تلاعباً في الملف التنموي والقوانين والأنظمة المتصلة به، والتعمد في تعطيل صلاحيات ومهام المسؤولين ذوي الكفاءات الوطنية.

وإلى نص صحيفة الاستجواب:

معالي رئيس مجلس الأمة، تحية طيبة وبعد، نتقدم لكم بالاستجواب المرفق والموجه إلى وزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.رولا دشنتي استناداً إلى نصوص المواد 101، 101، 130 من الدستور والمادة 133 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بوجوب وضعه على جدول الأعمال للجلسة المقبلة واتخاذ ما يلزم تطبيقاً للمواد المشار إليها أعلاه والإجراءات المتبعة بشأنها.

بسم الله الرحمن الرحيم استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية الحصل له رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين نبينا وحبيبنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

قال تعالى في محكم كتابه العزيز: (إن خير من استتجرت القوى الأمين) سورة القصص 28. لقد نصت المادة 20 من الدستور على أن «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون».

ونصت المادة 26 من الدستور على أن: «الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين عليها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم الصلة العامة». كما نصت المادة 36 من الدستور على أن: «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون».

وتنص المادة السابعة على أن: «العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين»، وكذلك المادة الثامنة من الدستور والتي تنص على أن «تصون الدولة دعائم المجتمع وتكفل الأمن وتكافؤ الفرص للمواطنين»، ويظهر هذا الاستجواب فيما سنعرضه من مخالفات جسيمة تتعارض مع مبادئ الدستور ونصوص القوانين ولا يمكن تجاهلها والناجمة عن سوء إدارة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.رولا دشنتي للملف التنموي وتقاعسها عن القيام بواجبها الدستوري، ولما كان وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هو المسؤول المباشر عن التنمية بجميع تصنيفاتها المادية والبشرية، وذلك وفقاً للمادة 130 من الدستور التي تنص على أن: «يتولى كل وزير الإشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها، كما يرسم اتجاهات الوزارة ويشرف على تنفيذها»، كان لزاماً



د. خليل العبد الله متحدثاً في إحدى الجلسات السابقة

## برنامج عمل

## الحكومة نتأبه

## العجز والعيور

## والتضليل وإيهام

## الشعب بإصلاح

## الأخطاء

## حرصنا على توجيه

## الأسئلة البرلمانية

## وإسداء النصائح

## الكفيلة بتوضيح

## الممارسات غير

## الدستورية

## لجاناً إلى الأدوات

## الدستورية لتقويم

## الاعوجاج وإصلاح

## الفساد وإنقاذ الوضع

## التنموي من الانحدار

## الإهمال في تقديم

## برنامج عمل حكومي

## بشكل مجد وواقعي

## مقروناً بخطة تنمية

## محكمة

## الوزيرة تلاعبت

## في الملف التنموي

## والقوانين والأنظمة

## المتصلة به

## التعمد في تعطيل

## صلاحيات ومهام

## المسؤولين ذوي

## الكفاءات الوطنية

## عن أداء عملهم

## التصريح بغير

## الحقائق لإيهام

## العام بسلامة الوضع

## التنموي

## رولا دشنتي منعت

## وسائل الإعلام من

## ممارسة عملها في

## متابعة قضايا موظفي

## قطاع التنمية

للوزيرة بموجب تقرير ديوان المحاسبة أو تضليل مجلس الأمة والرأي العام ومخالفة مواد الدستور.

ولم تكف الوزيرة بتلك التجاوزات سابقة الذكر بل ارتكبت تجاوزات ومخالفات عديدة نوجز البعض منها على النحو التالي:

1 - الإهمال بتقديم برنامج عمل حكومة بشكل مجد وواقع مقرون بخطة تنمية محكمة، تبطل مساراً مخالفاً للمعايير والأسس التنموية مما اثر سلباً على العلاقة بين السلطتين، وتعميق عدم ثقة المواطنين بالسلطتين التشريعية والتنفيذية علاوة على إلحاق الأثر السلبي على كفاءة ومرتبعة الكويت في معظم المؤشرات التنموية الصادرة عن المؤسسات العالمية والدولية والمحلية المعتمدة.

2 - التلاعب في الملف التنموي والقوانين والأنظمة المتصلة به وعلى الأخص الصالح العام وفاء بقسمنا للإخلاص للوطن والأمير واحترام الدستور وقوانين الدولة والشؤون عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله.

وقد انتهجتنا كغيرنا من بعض نواب مجلس الأمة الأفاضل من باب تجسيد مبدأ التعاون وحرصاً على تحقيق المصلحة العامة بإطلاع الوزير المعني بتلك الملاحظات والمخالفات والتجاوزات والممارسات والسلبيات والأخطاء سواء كانت مالية أو إدارية أو فنية، وتوضيح خطورة العواقب الوخيمة الناتجة عنها خاصة على الوضع التنموي ورؤية صاحب السمو الأمير - حفظه الله وزعامه.

بتحويل الكويت إلى مركز تجاري ومالي، كما حرصنا على إسداء النصح لوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية على تقديم برنامج عمل الحكومة والخطة التنموية المتصلة بها في موعدها المحدد، حيث أنها قطعت وعودها أمامنا وإمام بعض أعضاء مجلس الأمة بأنها ستقوم بذلك إلا أنها وبكل أسف تقاعست

عن القيام بواجبها، وعلى الرغم من أنها تقدمت بذلك البرنامج متأخراً فقد جاءه مخيباً للأمال حيث شابه العجز والعيور والتضليل، بل وقد ذهبت إلى إبعاد من ذلك حينما حاولت إيهام الشعب الكويتي ومثله بأنها جادة في إصلاح الأخطاء، إلا أنها كانت في حقيقة الأمر تسلك طريق المماطلة والتسويف من أجل إضاعة الوقت بالرغم من علمها بخطورة هذه الأفعال وعواقبها الخطيرة من النواحي الدستورية والإدارية والمالية والتنموية التي تتصل بالمسؤوليات والملقاة على عاتقها، ناهيك عن علاقة تلك الممارسات وتأثيرها السلبي على المستقبل التنموي للبلاد، ولم تكف بذلك بل حرصنا نحن وبعض الإخوة الأخوات من أعضاء مجلس الأمة على توجيه الأسئلة البرلمانية وإسداء النصائح الكفيلة بتوضيح تلك الممارسات غير الدستورية، وكشف تلك التجاوزات ولفت نظر

الوزيرة، إلا أنه وبكل أسف لم نجد أي تجاوب من قبلها غير التجاهل الكامل والتسويف بالردود والتعمد أحياناً كثيرة في عدم الإجابة والاستجابة والضعف والترخي والتلاعب والتغاضي من قبلها، مما دعانا بحكم المسؤولية الوطنية والقسم الذي أقسمناه وعملاً بواجب الأمر المعروف والنهي عن المنكر أن نلجأ إلى الأدوات الدستورية علناً نقوم بالإعوجاج ونصلح الفساد لانقاذ الوضع التنموي من الانحدار والتخلف حفاظاً على مستقبل الكويت وأمنها ونهضتها وآمال ورفاه شعبها الذي ينظر بفارغ الصبر بعودة وطنهم كسابق عهده ويسمعه في المحافل الدولية، الأمر الذي من خلاله تتجسد المسؤولية السياسية لمنع ضياع هبة القانون والتداول عليه سواء فيما يتعلق بالتجاوزات المنسوبة

6 - عمدت إلى محاربة الحريات المقررة دستورياً، حيث تمثل ذلك في منع وسائل الإعلام من ممارسة عملهم في متابعة القضايا التي تهم الموظفين العاملين في قطاع التنمية مما يشكل سابقة خطيرة في قمع الحريات واتخاذ وسائل التعطيم الإعلامي خلافاً لما كفله النظام الدستوري للدولة الذي تجسد في المادة رقم 37.

7 - الإخلال بمبادئ تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة بين المواطنين «الكفاءات الوطنية من الموظفين» خلافاً لما نص عليه الدستور الكويتي في المادتين 7 و8، الأمر الذي يدخل الوزيرة في دائرة الاتهام بشأن هدم دعائم المجتمع وتهديد الأمن الاجتماعي عن طريق الإخلال بمبادئ تكافؤ الفرص. ونحن نعتقد جازمين بأن إصلاح ذلك الخلل سيحدث التفاؤل في نفوس المواطنين بعدما أصابهم الملل بسبب حالة التردد والانحدار في جميع نواحي الحياة وأدنى شك إلى الفشل وهدر الوقت والجهد وتحقيق المزيد من التراجع التنموي والانحراف عن مسار تحقيق الرؤية السامية لأمن البلاد - حفظه الله وزعامه.

في نفوس أهل الكويت وبث روح الأمل في شبابها. إلى جانب ما سبق، فإننا نصوب إلى إعادة الأمور لنصابها السليم والعمل من أجل تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ومنع التفرد بالقرار التنموي والعيث به حتى لا تكون مقدرات الدولة غير قابلة للقياس والتقييم والترجمة العملية وإجراءات تنفيذ واضحة مما يؤدي إلى تبطل قدرة أعضاء مجلس الأمة على الرقابة والمساءلة والتشريع ومراقبة أداء وعمل الحكومة وتنفيذ خطط التنمية.

5- أغفلت الوزيرة في هذا البرنامج وبشكل مريب ذكر المشاريع الخاصة بالقطاع النفطي والذي يعد من أهم القطاعات التنموية في الدولة والتي تستأثر بنصيب كبير من الإنفاق الحكومي مما يدل على تعمد إخفاء تفاصيل استثمارات ضخمة عن رقابة ممثلي الشعب والمحافظة على حسن توظيف موارد هذا القطاع الحيوي.

ثانياً: زعزعة الأمن الاقتصادي الوطني وتهديد حاضر ومستقبل الكويت بسبب سوء إدارة الملف التنموي لعدد ارتكبت وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية العديد من المخالفات الجسيمة فيما يتعلق بالقوانين ذات الصلة بالتنمية، بالإضافة إلى سوء إدارة الملف التنموي والعمل المؤسسي الخاص به بشكل يهدد مستقبل نهضة الكويت، ونوجز تلك المخالفات على النحو التالي:

1 - مخالفة الوزيرة لقوانين التخطيط والتنمية وبالأخص قانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن إصدار الخطة الإنمائية للسنوات 2010/2011 - 2014/2013 حيث أخفقت في تحقيق أهداف التنمية، وبالتالي فإن إثمنا الوزيرة مرة أخرى على إدارة الملف التنموي هو تكرار وتناصل للفشل.

2 - مخالفت الوزيرة العديد من نصوص القوانين ذات الصلة بالخطة التنموية، وذلك على النحو التالي:

● مخالفة نص المادة 6 من القانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن إصدار الخطة الإنمائية للسنوات 2010/2011 - 2014/2013، حيث أقصت الوزيرة قيادات الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية عن القيام بدورهم التفصيلية، وكذلك عدم الالتزام بالتسلسل الإداري المعتمد من ديوان الخدمة المدنية بما أحل بتدقيق وفحص البيانات الواردة بالخطة بما يتفق مع صحيح القانون.

● مخالفة نص المادة رقم 9 من القانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن إصدار الخطة الإنمائية للسنوات 2010/2011 - 2014/2013 الذي ينص على ضرورة تعديل الأهداف المطلوب تحقيقها في الخطة الإنمائية حال عدم قدرة الحكومة على تحقيقها، ولم تقدم الوزيرة أية طلب بتعديل تلك الأهداف عن مجلس الأمة وتقاعست عن إجراء أية تعديلات خاصة أنها طوق الخطة الأخير لتحقيق أهداف الخطة الإنمائية.

● مخالفة نص المادة 11 من القانون رقم 9 لسنة 2010 وما نصت عليه المادة 10 من قانون التخطيط الاقتصادي والاجتماعي رقم 60 لسنة 1986 بعدم تقديم تقرير المتابعة السنوية للخطة الإنمائية 2010/2011 - 2014/2013 في المواعيد المحددة، كما أهملت الوزيرة إصدار تقرير المتابعة نصف السنوي لسنة 2010/2011 - 2014/2013 وعدم التزامها بإحالة هذه التقارير لمجلس الأمة في الوقت المحدد الأمر الذي استحاله معه معرفة الوضع الحقيقي لإنجاز الحكومة لمشروعات التنمية حسب الجداول الزمنية للخطة وأعاق دور المجلس الرقابي

4 - افتقر برنامج عمل الحكومة الصي الجداول الزمنية الخاصة بالمشاريع والإنجازات المتوقعة وإحالتها إلى الخطة السنوية الرابعة التي مضى على استحقاق وصولها لمجلس الأمة ما يزيد على 9 أشهر منذ فبراير 2013، كما قدمت هذه المشاريع بشكل غير قابل للقياس والتقييم والترجمة العملية وإجراءات تنفيذ واضحة مما يؤدي إلى تبطل قدرة أعضاء مجلس الأمة على الرقابة والمساءلة والتشريع ومراقبة أداء وعمل الحكومة وتنفيذ خطط التنمية.

5- أغفلت الوزيرة في هذا البرنامج وبشكل مريب ذكر المشاريع الخاصة بالقطاع النفطي والذي يعد من أهم القطاعات التنموية في الدولة والتي تستأثر بنصيب كبير من الإنفاق الحكومي مما يدل على تعمد إخفاء تفاصيل استثمارات ضخمة عن رقابة ممثلي الشعب والمحافظة على حسن توظيف موارد هذا القطاع الحيوي.

ثانياً: زعزعة الأمن الاقتصادي الوطني وتهديد حاضر ومستقبل الكويت بسبب سوء إدارة الملف التنموي لعدد ارتكبت وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية العديد من المخالفات الجسيمة فيما يتعلق بالقوانين ذات الصلة بالتنمية، بالإضافة إلى سوء إدارة الملف التنموي والعمل المؤسسي الخاص به بشكل يهدد مستقبل نهضة الكويت، ونوجز تلك المخالفات على النحو التالي:

1 - مخالفة الوزيرة لقوانين التخطيط والتنمية وبالأخص قانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن إصدار الخطة الإنمائية للسنوات 2010/2011 - 2014/2013 حيث أخفقت في تحقيق أهداف التنمية، وبالتالي فإن إثمنا الوزيرة مرة أخرى على إدارة الملف التنموي هو تكرار وتناصل للفشل.

2 - مخالفت الوزيرة العديد من نصوص القوانين ذات الصلة بالخطة التنموية، وذلك على النحو التالي:

● مخالفة نص المادة 6 من القانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن إصدار الخطة الإنمائية للسنوات 2010/2011 - 2014/2013، حيث أقصت الوزيرة قيادات الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية عن القيام بدورهم التفصيلية، وكذلك عدم الالتزام بالتسلسل الإداري المعتمد من ديوان الخدمة المدنية بما أحل بتدقيق وفحص البيانات الواردة بالخطة بما يتفق مع صحيح القانون.

● مخالفة نص المادة رقم 9 من القانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن إصدار الخطة الإنمائية للسنوات 2010/2011 - 2014/2013 الذي ينص على ضرورة تعديل الأهداف المطلوب تحقيقها في الخطة الإنمائية حال عدم قدرة الحكومة على تحقيقها، ولم تقدم الوزيرة أية طلب بتعديل تلك الأهداف عن مجلس الأمة وتقاعست عن إجراء أية تعديلات خاصة أنها طوق الخطة الأخير لتحقيق أهداف الخطة الإنمائية.

● مخالفة نص المادة 11 من القانون رقم 9 لسنة 2010 وما نصت عليه المادة 10 من قانون التخطيط الاقتصادي والاجتماعي رقم 60 لسنة 1986 بعدم تقديم تقرير المتابعة السنوية للخطة الإنمائية 2010/2011 - 2014/2013 في المواعيد المحددة، كما أهملت الوزيرة إصدار تقرير المتابعة نصف السنوي لسنة 2010/2011 - 2014/2013 وعدم التزامها بإحالة هذه التقارير لمجلس الأمة في الوقت المحدد الأمر الذي استحاله معه معرفة الوضع الحقيقي لإنجاز الحكومة لمشروعات التنمية حسب الجداول الزمنية للخطة وأعاق دور المجلس الرقابي

## الوزيرة أخفقت

## في تحقيق أهداف

## التنمية واثمتانها

## مرة أخرى على

## إدارة الملف

## التنموي هو تاصيل

## للفشل

## وزيرة التنمية أقصت

## قيادات الأمانة

## العامة للتخطيط

## عن القيام بدورهم

## في إعداد الخطة

## السنوية

## تقاعست الوزيرة

## عن إحالة الخطة

## السنوية الأخيرة إلى

## مجلس الأمة

## الوزيرة أهملت

## إصدار تقرير المتابعة

## نصف السنوي

## 2014/2013

## أنواع التعسف في السلطة

## على الكفاءات الوطنية وإيقاع

## التمايز بين الموظفين في

## المؤسسات الخاضعة تحت

## إشرافها بشكل مخالف للمواد

## الدستورية وخاصة المادتين

## 7 و8 من الدستور، حيث

## استغلّت الوزيرة منصبها

## العام للتفكيح وبسط النفوذ

## والعمل على مخالفة اللوائح

## والأنظمة الإدارية والفنية

## والبدش بالموظفين ومخالفة

## المواد الدستورية المبينة أعلاه

## والتي كفلت الحرية والعدالة

## والمساواة وتكافؤ الفرص بين

## المواطنين، وهو بلا شك يخل

## إداري معيب يتناقض مع

## أسس التنمية البشرية

## والتميز المؤسسي، وقد تمثل

## ذلك بجلاء فيما يلي:

## ● التقلبات الكثيرة من

## قبل الموظفين بسبب النقل

## والتجميد والإحالة للتقاعد

## بشكل قسري وعقابي وتعسفي

## دون الاهتمام بما تقتضيه

## مصلحة العمل.

## ● ممارسة التمييز بين

## المواطنين والتعدي على معايير

## موظفي المؤسسات

## التابعة لها

## الوظيفة استخدمت

## نشى أنواع التعسف

## في السلطة على

## الكفاءات الوطنية

## ومايزت بين

## موظفي المؤسسات

## التابعة لها

## التظلمات الكثيرة

## من قبل الموظفين

## بسبب النقل

## والتجميد والإحالة

## للتقاعد بشكل

## قسري وعقابي

## ممارسة التمييز بين

## المواطنين والتعدي

## على معايير العدالة

## وتكافؤ الفرص

## الوزيرة تعمدت

## إقصاء الكفاءات

## الوطنية من

## القياديين

## والإشرافيين في

## الأمانة العامة

## للتخطيط

في متابعة أعمال الحكومة. ● مخالفة نص المادة 12 من القانون المشار إليه أعلاه حيث لم تقم الوزيرة بالاعتراض على أي قرار يخالف توجهات الخطة الإنمائية ولم تقم أبداً بأخذ رأي القياديين المختصين في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وفقاً لهذه المادة من القانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن إصدار الخطة الإنمائية للسنوات 2010/2011 - 2014/2013.

3 - تدهور ترتيب الكويت ضمن مؤشرات الشفافية والشفافية لعام 2013 مما تسبب في إضعاف جاذبية الكويت للاستثمارات الأجنبية في تلك المؤشرات بصورة أكبر مما يستتبع معه إثارة المسؤولية السياسية للوزيرة في هذا الشأن.

4 - التصريح بخلاف الحقائق عن الوضع التنموي في الدولة حيث ضللت الوزيرة الشعب الكويتي مراراً وتكراراً من خلال إطلاقها تصريحات رسمية بشأن ملف التنمية تتناقض مع بيانات دولية صادرة عن جهات دولية معتمدة، حيث أكدت الوزيرة بعدة تصريحات أن الكويت قد تبوأَت مراكز دولية متقدمة عالمياً إلا أننا فوجئنا بأن تقرير التنافسية العالمي قد بين لنا على وجه اليقين تردّي مؤشرات التنافسية للكويت إلى مستويات منخفضة ومتدنية لم تلتها من قبل، ويعتبر هذا السلوك بمثابة الحنث بالقسم الذي أدته أمام صاحب السمو الأمير ومام مجلس الأمة.

5 - سوء إدارة الملف التنموي عن طريق استخدام شتى أنواع التعسف في السلطة على الكفاءات الوطنية وإيقاع التمايز بين الموظفين في المؤسسات الخاضعة تحت إشرافها بشكل مخالف للمواد الدستورية وخاصة المادتين 7 و8 من الدستور، حيث استغلّت الوزيرة منصبها العام للتفكيح وبسط النفوذ والعمل على مخالفة اللوائح والأنظمة الإدارية والفنية والبدش بالموظفين ومخالفة المواد الدستورية المبينة أعلاه والتي كفلت الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وهو بلا شك يخل إداري معيب يتناقض مع أسس التنمية البشرية والتميز المؤسسي، وقد تمثل ذلك بجلاء فيما يلي:

● التقلبات الكثيرة من قبل الموظفين بسبب النقل والتجميد والإحالة للتقاعد بشكل قسري وعقابي وتعسفي دون الاهتمام بما تقتضيه مصلحة العمل. ● ممارسة التمييز بين المواطنين والتعدي على معايير العدالة وتكافؤ الفرص عندما قررت منح مكافأة الأعمال الممتازة لبعض الموظفين وينسب متفاوتة بينما منعت الآخرين منها.

● وخناصاً، لقد أصبح يحكم الضرورة، ووفقاً لما تقدم وذكر بشأن الأداء السيئ للوزيرة منذ توليها الحقبة الوزارية، وجوب محاسبتها ومساءلتها سياسياً من أجل تحقيق الإصلاح المنشود.

ان ملف التنمية يعد بمثابة الأساس والخطوة الأولى للشروع في تحقيق النهضة الحقيقية لحاضر والمستقبل واستمرار هذه المخالفات المستلثة من سلوك الوزيرة في إدارة هذا الملف بات يهدد مستقبل الوطن تتهديداً مباشراً مما يدعونا لبذل كل ما في وسعنا لإنقاذه والنود عنه

وعن حقوق أبنائنا، كما ان انتهاك الوزيرة لمواد الدستور العديدة كما سلف توضيحه بات يشكل مسؤولية جسيمة تقع على عاتق نواب الأمة في التصدي لها انصافاً لحقوق الوطن والمواطنين، وخاماً نسال الله تعالى التوفيق وسلامة النية فيما تقصده وتوخاه والعمل بمقتضى محكم آيات القرآن الكريم ووصود الدستور والقوانين الكويتية، والله ولي التوفيق.

د. خليل عبدالله عضو مجلس الأمة